# اتفاق غزة -أريحا وسياسة التصفية والاستسلام

ناجي علّوش*

لا يعدو توقيع اتفاق غزة -أريحا أن يكون حصيلةً للسياسات العربية عامة، والفلسطينية خاصة، منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧.

فعلى الصعيد العربي، هُزم النظام العربي في حرب حزيران هزيمةً منكرة. فالذين دخلوا الحرب، وعلى رأسهم نظامُ الرئيس جمال عبد الناصر، لم يخوضوا معركة، واكتشفوا أنّ قواتهم العسكرية مجرد «أوهام»، وأنّ حديث الحرب لا يرقى إلى مستوى الجعجعة. والذين لم يحاربوا شمتوا - على الأغلب - بالذين حاربوا، ووجدوا في الهزيمة فرصةً لابتزاز الذين حاربوا، وللدفاع عن السياسات الاستسلامية الخاصة بالأنظمة التي كانت تدعو سراً إلى «السلام» مع العدو الصهيوني وتدعو علناً إلى ترتيب العلاقات مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية وسائر الدول الإمبريالية.

ولذلك، ورغم لاءات الخرطوم الثلاث التي خرج بها مؤتمر القمة العربي (نوفمبر ١٩٦٧)، فقد صار القرار ٢٤٢ سياسةً رسمية لمعظم الأنظمة العربية. وهذا القرار يدعو إلى التفاوض مع العدو الصهيوني، والصلح، والاعتراف المتبادل، وإقامة الحدود الآمنة وتصفية مشكلة اللاجئين.

ولكنّ القرار ٢٤٢ لم يُنَفَذ، لا لأنّ الحكومات العربية رفضتْه كما اتهمت برفض القرارات الدولية السابقة بل لأسباب أخرى مختلفة أبرزها ما يلي.

١- لأنّ قيادة العدو الصهيوني كانت، وما زالت، ضد تنفيذ أي قرار دولي يتعلق ببرامجها ومصالحها في المنطقة.. ولأنّ قيادة العدو تؤيد فرض حلول مباشرة على الدول العربية وجماهيرها ضمن إطار العلاقات الثنائية المباشرة وبدون وسطاء دوليين؛ إلا إذا استهدف التدخّل الدولي جرّ الضحايا إلى المصيدة الصهيونية؛

٢ - ولأنّ حكومة الولايات المتحدة كانت مع الموقف الصهيوني، وكانت ترفض أيّ دور سوفياتي في هذا الصراع، حتّى لو كان من أجل فرض «سلام» لمصلحة العدو الصهيوني؛

٣ - ولأنّ الحكومتين الأميركية والصهيونية كانتا مع إجراء تغييرات بنيوية في الوطن العربي، قبل تطبيق أيّ تجربة «سلام» عربي-صهيوني. ذلك أنّ «اتفاق السلام» الذي يُكتب على الورق ليس اتفاق سلام؛ و«السلام المطلوب» يتطلب قيام أوضاع دولية وعربية، سياسية واجتماعية، تمنع نقض اتفاقات «السلام المنشود».

ولهذا كان يجب أن يحدث تغيير سياسي واجتماعي في كل الأقطار العربية، وأن يحدث تغيير بنيوي في الاتحاد السوفياتي، لكي يكون عقد «اتفاق سلام» عربي-صهيوني ممكناً.

ومنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧، كانت ثورة الثالث والعشرين من تموز (يوليو) تُحْتَضَر. ورغم انطلاق المقاومة الفلسطينية، بعد حزيران، انطلاقةً شعبية واسعة، فإنّ الخلل تواصل. وجاءت وفاةُ الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠، وصعودُ السادات إلى السلطة، ليحقق شرطاً من شروط التوجّه الأميركي-الصهيوني إلى «السلام».

وارتبط وصول السادات إلى السلطة في مصر بما يلي.

١ - تدهور العلاقات المصرية -السوفياتية، وتحسن العلاقات المصرية -الأميركية.

٢ - زيادة حدة الانقسام الرسمي في الوطن العربي، وغياب الدور القومي الناصري لمصلحة دور ساداتي انهزامي يوحّد

---

* كاتب وشاعر ومناضل. له مؤلفات كثيرة، آخرها أبو الطيب المتنبّي: دراسة في هويّته وشعره (١٩٩٣).

الأنظمة العربية الاستسلامية على أساس البرنامج الأميركي.

٣ – انطلاق دعوات الحل السياسي، ضمن إطار المنظور الأميركي–الصهيوني للصراع العربي–الصهيوني.

وما لبثت حرب تشرين ١٩٧٣ أنْ قامت، لتفرض – رغم المبادرة العربية بالهجوم، ورغم تحسن الأداء العسكري العربي في الحرب – أمرين:

الأول: إدخال الجمهورية العربية السورية نطاق القرار ٢٤٢، عبر القرار ٣٣٨؛

والثاني: تأكيد الهزيمة العسكرية العربية، وعدم جدوى الخيار العسكري النظامي، لمصلحة الحل السياسي من جهة، والمقاومة الشعبية المسلّحة من جهة أخرى.

ولم تلبث حرب تشرين أن انتجت كمب ديفيد واتفاقيتيْه، لا لأنّ نتائج الحرب تقتضي ذلك فحسب، بل لأنّ قيادة السادات جاءتْ إلى السلطة انطلاقاً من الحرص على حل الصراع العربي–الصهيوني من خلال المفاوضات وبإشراف حكومة الولايات المتحدة الأميركية؛ وكانت حرب تشرين بالنسبة للرئيس السادات وسيلةَ إخراج لا غير.

وقد أخرجت اتفاقيتا كامب ديفيد مصرَ من الصراع، مؤقتاً، وفتحتا للحلّ السياسي نهجاً واسعاً لم يعرفه من قبل، رغم استمرار المقاومة المسلّحة.

وفي ظل اتفاقيتيْ كمب ديفيد نمت قوى استسلامية في الوطن العربي، وقامت وقائع جديدة تخدم المخطط الأميركي –الصهيوني.

واكتملت الحلقات مع الهجوم الإمبريالي الدولي على العراق، وفرض الحصار على ليبيا والسودان.

ومنذ ١٩٦٧ وحتّى الآن، وقوى الثورة العربية تتراجع، رغم المعارك التي خاضتها والتضحيات التي قدمتها؛ وقوى الاستسلام العربية تتمكّن وتتعزّز حتّى أصبحت صاحبةَ القرار المهيمن الآن.

وقوى الاستسلام هذه انطلقت من منطلقين:

الأول :قطري، ويقوم على أنّ السيادة القومية تشمل أرض القطر ولاتشمل أرضَ الوطن العربي كله. وبالتالي، فإنّ فلسطين قطرٌ خارج إطار الدول العربية المعنيّة، واحتلالَه لا يقع ضمن إطار المسؤولية القومية لأيّ قطر رسمياً. وهو مسؤولية قيادة م٠ت٠ف٠، لأنّها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وحتّى حكومة الأردن التي ضمّت الضفة الغربية إليها سنة ١٩٥٠، فكّت الارتباط مع الضفة، لمصلحة م٠ت٠ف٠، الممثل الشرعي الوحيد، وذلك للتنصل من مسؤولية الحل المطلوب.

الثاني: استسلامي، ويقوم على أساس الاعتراف «بدولة إسرائيل» وإيجاد حل يوافق عليه العدوّ لمشكلة الضفة الغربية وغزة.

ومن رَحِم هذين المنطلقين، وُلد اتفاق غزة –أريحا. وقد لعبت سياسة كمب ديفيد المصرية دوراً رئيسياً في الدفع باتجاه هذا الاتفاق، وفي صياغة بنوده، وتنفيذ خطواته.

وعلى الصعيد الفلسطيني، انطلقت سنة ١٩٦٥ مقاومةٌ مسلحة محدودة، بقيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). وظلّت كذلك حتى هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧. ولكنّها، ماإن انتهى تموز سنة١٩٦٧، حتى أصبحت ظاهرة مقاومة شعبية تحظى بتأييد جماهير الشعب العربي في فلسطين وكل أرجاء الوطن.

إلا أنّ هذه المقاومة، منذ ولادتها، كانت تواجه إشكاليتين: الأولى، إشكالية قيادتها التي لا تمتلك مواصفات قيادة قومية تاريخية ولا حتّى مواصفات قيادة من أيّ مستوى؛ والثانية، إشكالية الوضعين العربي والدولي.

فعلى صعيد القيادة، كانت المشكلة تكمن فيما يلي:

١ – إنّ أبرز رموز هذه القيادة، وهم: محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسرعرفات)، وخليل الوزير(أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو أياد)، لم يكونوا قد تربّوا في المدرسة القومية المعادية للإمبريالية، ولا في المدرسة الديمقراطية المعادية للقمع والطغيان، ولا في المدرسة التحرّرية التقدمية المعادية للتخلّف. ولذلك، فإنّهم لم يكونوا معادين للإمبريالية، ولا للرجعيةالعربية. وكانوا يحملون أحقاداً على القومية العربية وقوى التحرّر العربي، وينتهزون كلّ فرصة لتأكيد موقفهم هذا

...ولطعن قوى الوحدة والتحرّر والتقدّم.

٢ – إنّ هؤلاء لم يكونوا مؤهّلين سياسياً وتنظيمياً للعب دور قيادي. وهو ما كان يظهر، منذ البدء، وأثبتته الوقائع. ولذلك، فقد كانوا يعتمدون أساساً على أمرين:

أ – إغداق المال لشراء الذمم على نطاق واسع. وقد تيسّر لهم المال الوافر، وهو ما أخذه المؤتمرُ الثاني لحركة فتح، سنة ١٩٦٨، على محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات).

ب – استخدام كل وسائل الديموغوجياالسياسية.

٣ – إنّ هؤلاء لم يكونوا يتحلّون بالقيم المناقبية اللازمة لقيادة حركة مقاومة. فهم يدّعون، وخاصة محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات)، التتلمذَ في مدرسة الإخوان المسلمين، وهم أبعد ما يكونون عن القيم التقليدية أو الدينية في كل الميادين. ولذلك، فإنّهم عمدوا إلى استقطاب «الزعران»، وإلى إفساد المناضلين، وحلّلوا في ممارستهم كلّ حرام.

وقد عمدنا إلى تبيان ذلك كله منذ ١٩٧٠ (١).

إنّ هذا النمط القيادي لم يكن نمط قيادة ثورة أو مقاومة. ولذلك، فقد بُنيتْ هياكلُ اختلط فيها الحابلُ بالنابل، وسادت فيها «الزعرنة» والفوضى علناً، وتسلّق الانتهازيون إلى أعلى المراتب، ورُقّي العجزة والمرتزقة إلى مواقع القيادة. وما لبث السماسرة والقتلة والحشاشون أن أصبحوا أبرز القيادات.

وكان محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات) يُحكم قبضته كلّ يوم، ومنذ ١٩٦٨ خاصة، على قيادة «فتح» واللجنة التنفيذية للمنظمة، ويعامل أعضاءهما كأنهم موظفون في أحسن الأحوال، إنْ لم يكونوا خدّاماً في بيت أبيه.

وحين انطلقت الفصائل، بعد حرب حزيران، ضمّتْ أناساً مختلفين، مثل قيادة حركة القوميين العرب وضباطاً سابقين، ومناضلين مجربين. ولكن كلّ هؤلاء عجزواعن تحقيق التالي:

أولاً: بناء بديل تنظيمي وعسكري قادرعلى قيادة الشعب، وتطوير المواجهة نوعياً مع العدو.

ثانياً: كشف ديماغوجيا قيادة عرفات، و«تهميش» دورها.

وكانت قيادة عرفات، بدلاً من ذلك، «تقزّم» دورَ الفصائل الأخرى، وتسخّف برامجَها ونضالاتها، وتعمّم القيم «الفتحاوية» غير النضالية في صفوفها.

وكان هنالك أكثر من عامل اسهم في تقوية خط عرفات:

١ – حرص الأنظمة العربية الرجعية المرتبطة بالسياسة الأميركية على مساندة خط قيادة عرفات في وجه من أُسموا بالمتطرفين واليساريين؛

٢ – عجز الحركة القومية عن تحقيق وحدة أيّ قطرين، وقصورها في ميدان الصراع العربي–الصهيوني.

ولذلك، ومنذ ١٩٧٠، أخذ الواقع العربي يفرض توجهاته لمصلحة خط قيادة عرفات. واستثمرت قيادة عرفات الواقع الجديد من أحداث أيلول إلى مشروع روجرز، ومن وفاة عبد الناصر إلى مجيء السادات للسلطة... لتبدأ تحولاً انقلابياً سريعاً، من خط التحرير إلى خط التسوية والتصفية (٢).

وقد تمثّل ذلك بالعمل على إجراء تحويلات في الخط السياسي وتحويلات في بنية «فتح» و«المنظمة».

وكان واضحاً من سلوك قيادة عرفات أنّها تستفيد من الظروف الصعبة، لتكشف خطأ خبأته. ولذلك فهي لم تعشْ أيّة معاناة، كماعاشت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيما بعد.

ولذلك بدأت قيادة عرفات حملة واسعة لإعادة تثقيف قواعد المقاومة بخط السادات.

ومنذ أوائل سنة ١٩٧٣،كانت الجبهة الديمقراطية تطرح برنامجها المرحلي وحلّها السياسي رسمياً، تحت حماية قوات قيادة عرفات.

وقبل أن تبدأ حرب تشرين، طلب السادات من قيادة عرفات أن تحدد موقفاً رسمياً من الحل السياسي الذي سيُطرح عند وقف الحرب. وطرح عرفات ما طُلب منه على قيادة فتح.

وما لبثت حرب تشرين أن انفجرت، ليصبح حديثُ الحلّ السياسي فوق كلّ حديث، ولتبدأ قرارات المجالس الوطنية بهذا الشأن، من النقاط العشر، في الدورة الثانية عشرة للمجلس

---

(١) ناجي علّوش: نحو ثورة فلسطينية جديدة، دار الطليعة، ١٩٧٢. الخط الاستراتيجي العام لحركتنا وثورتنا، دار الطليعة، ١٩٧٤. خط النضال والقتال، وخط التسوية والتصفية، دار الطليعة، ١٩٧٦. (٢) ناجي علّوش، المصدر السابق.

الوطني سنة ١٩٧٤.

ولكنّ ما كان يجري خارج إطار القرارات كان أكبرَ وأعظم. ذلك أنّ القرارات كانت تفتح ثغرات، لتغطية عمليات التحول الكبرى في صفوف فتح والفصائل والمنظمة وفي البرامج والممارسات.

ولمّا كان حلّ التصفية السياسية هو الخيار، فقد جرى العمل بسرعة لتحقيق ما يلي:

١ – إجراء تغييرات بنيوية في المقاومة، تجعلها غير قادرة على غير الحلّ السياسي الاستسلامي. ولذلك دُمّرت القواتُ المقاتلة بأساليب مختلفة، وضُربت قواعدُ التنظيم السياسي الشعبي لمصلحة الأجهزة المتخلفة المتعفنة، وشُوّهت النقابات والمنظمات الشعبية، وعبّئ المجلسُ الوطني بأسماء لا وظيفةَ لها غير التأييد، وجرى العمل على إخضاع الفصائل – عبر الابتزاز والشراء والضغط الدولي والمحاصرة السياسية والمالية –، واستُخْدِمت القواتُ المقاتلة لإخضاع المخيمات كما حدث في البص والبداوي ونهر البارد...الخ.

٢ – دفع الجماهير الفلسطينية إلى اليأس من خلال الزجّ بها في معارك تتحول إلى مذابح، وإخضاع هذه الجماهير لسياسات قمعية عشوائية لم تعرف مثلها في كل عهود القمع.

٣ – ممارسة دور سيطرة شمولية على كل الفلسطينيين، من خلال ممارسة السلطة الكاملة، حيث أمكن، ومن خلال الاتفاق مع الأنظمة في الوطن العربي والعالم على ربط مصير أيّ فلسطيني بمكاتب المنظمة وأجهزتها. وكان دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية: الملاحقةَ، والمحاصرةَ، وتقديم المعلومات إلى الأجهزة الأمنية العربية والعالمية. وكان الهدف العام إخضاع الشعب الفلسطيني لسياسة التسوية العربية والعالمية.

وفي سبيل ذلك

١ – أخذت تتأكد الارتباطات والالتزامات مع الدول العربية المرتبطة بالسياسة الأميركية، منذ بداية ١٩٧١ وإن كانت واضحة من قبل.

٢ – أخذت تتعزز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، على أساس برنامج الحل السياسي، وخاصة منذ ١٩٧٤.

٣ – أخذت تفتح أبواب العلاقات مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية ومع الموساد، منذ بداية ١٩٧١. وأُنشئت لجنة برئاسة محمود عباس (أبو مازن) لإعادة اليهود المهاجرين من البلاد العربية، كانت غطاءً للاتصالات الفلسطينية الصهيونية.

وما لم يكن ممكناً أن يباح به قبل ١٩٧٠، بدأ ينكشف بعد ١٩٧٠، ليبدأ الإعلان عنه منذ ١٩٧٤، ثم أُعلن تماماً مع كمب ديفيد، كما قال السيد هاني الحسن، في محاضرة له في لندن، نشرتها **اليوم السابع**.

ومنذ بدأت إجراءات كمب ديفيد، كانت قيادة عرفات تنتظر مرافقة السادات إلى القدس. وحين رفض الطرفُ الصهيونيّ استقبالَ الوفد الفلسطيني مع السادات قال محمود عباس (أبو مازن) لقد فاتكم القطار.

وحاولت قيادة عرفات، منذ ذلك الحين، أن تثبت أنّها مستعدّة لأن تكون «الطرف المقبول» مهما كانت التنازلات، حتّى لا تخرج «من المولد بلا حمّص»، كما اعتاد عرفات أن يقول.

وواصلت قيادة عرفات جهودَها، بعد كمب ديفيد. فخرجت من لبنان، ضمن إطار اتفاق عربي دولي. ودخلت بعد ذلك سنة ١٩٨٣ معركةَ تصفية قوات «فتح» والتخلص من كل القوى المعارضة بعقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان.

وظلّت تبعد المعارضين، وتمارس لعبة الشد والإرخاء، داخل المنظمة حتى أوصلت الجميع إلى خيار غزة –أريحا.

ولا يجوز أن ننسى أنّ هذه القيادة التي ادّعت الوقوف إلى جانب العراق في حرب الخليج، وأسهمت في تشريد أربعمائة ألف فلسطيني كانوا يقيمون في الكويت، لم تتوانَ عن التقاط مشروع جورج بوش «للسلام» والانضمام إلى المشروع الأميركي فور إعلانه. ومن الجدير بالذكر أنّها لم تلقَ أيّة معارضة أميركية.

ولم تمر سنتان على مشروع جورج بوش، حتى كان محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات) نجم حفل السلام الفلسطيني –الصهيوني في البيت الأبيض.

ولقد اتخذ ياسر عرفات قرارَه خارج إطار قيادة فتح واللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدون قرار من مجلسه الوطني الهزيل، وبمعزل عن دول الطوق العربية التي كان يهوّل على الشعب الفلسطيني والجماهير العربية بأنّ هذا الطرف منها أو ذاك كان قد وصل إلى اتفاق منفرد مع العدو الصهيوني.

وإذا كان ياسر عرفات قد طرح سياسة الكفاح المسلح، باعتبارها سياسة توريط للأنظمة العربية مع انطلاقة المقاومة، فإنّه الآن عمد إلى توقيع الاتفاق المنفرد حسب الشروط الصهيونية -الأميركية، ليورّط الذين لم يورَّطوا بعد من الأنظمة العربية، وليثبت أنّ التوريط سياسته الرسمية، وأنّه ورّط الشعب العربي الفلسطيني في الكثير من الورطات التي ستكون ثمارها أكبر وأبعد من أيّ تقدير.

* * *

والآن ماذا يمكن أن يعني الاتفاق، وماذا يمكن أن نتعلّم منه؟

إنّ الاتفاق يعني ما يلي

أولاً: إنّ قيادة عرفات أسقطت الميثاقَ نهائياً، وضربتْ كلَّ الأسس التي قامت عليها «فتح» و«المنظمة»، وأنّها حوّلت الذين ظلّوا معها (من «فتح» و«المنظمة») إلى شرطة تعمل في خدمة البرنامج الصهيوني-الأميركي، وأنّ هدف هذه الشرطة قمع إرادة الشعب الفلسطيني المطالب بأرضه، وتصفية قضية «اللاجئين»، واستثمار الأرض الفلسطينية سوقاً للسلع الصهيونية، والأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الصهيوني، وبناء أدوات فلسطينية لاختراق الوطن العربي والأسواق العربية.

ثانياً: إنّ المطالبة بالأرض المحتلّة سنة١٩٤٨ ستصبح جُرْماً يعاقب عليه القانون، ومقاومة الاحتلال في الضفة الغربية وغزة ستكون ممنوعة. وسيقتصر عمل إدارة الحكم الذاتي في غزة وأريحا على التفاوض لحل المشاكل المعلقة، وعلى رأسها قضية القدس والمستوطنات واللاجئين. وسيخضع هذا التفاوض لبنود الاتفاق الحاسمة، ولمنطق المستسلمين الواضح.

ومن الملاحظ أنّ الاتفاق يُغفل كلّ ما يتعلّق بشؤون السيادة على الضفة الغربية وغزة، ويُسقط أيّة مطالبة بشأن الأراضي المحتلة سنة١٩٤٨، ويؤسس لتصفية الانتفاضة، ويضرب قوى المقاومة، بعد سنوات طويلة من النضال (١٩٦٥-١٩٩٤)، وبعد تحقيق تراكمات مهمة وإنجازات كبرى.

ثالثاً. إنّ توقيع الاتفاق يتيح للعدو الصهيوني رفع كل أشكال الحصار التي كانت تواجهه دولياً، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع كل الدول التي قاطعته وحاصرته، والمطالبة بإلغاء كل القرارات التي اتخذت بحقّه دولياً، كما يجري الآن.

كما أنّ توقيع الاتفاق، سيتيح للعدو إقامة علاقات مع دول عربية، مثل بعض أقطار المغرب والخليج، وحتّى الأردن، واستثمار أسواق هذه الأقطار، وتوظيف المليارات التي ستخصص لمساعدة مشروع غزة -أريحا، ضمن إطار حلّ أزمة الاقتصاد الصهيوني، وإطلاق طاقات «عملاق اقتصادي صهيوني»، يعزّز قدرة «العملاق العسكري الصهيوني».

رابعاً: إنّ توقيع هذا الاتفاق الآن، وما يُثار حوله «من أحاديث السلام»، وما يُنظّم من احتفالات في كل مكان، سيغطي كل محاولات ابتزاز سوريا ولبنان، ومواصلة الحصار على العراق وليبيا والسودان، وارتكاب المزيد من الجرائم في الصومال والبوسنة والهرسك. وقيادة عرفات،حين ترقص في احتفالات كلنتون ورابين، تسهم في اللعبة الأميركية - الصهيونية لتزيين سياسات الأميركي القبيح.

خامساً: إنّ توقيع هذا الاتفاق سيغطي تصفية القضية الفلسطينية، بتشريد «اللاجئين» الذين يسكنون المخيمات في غزة والضفة الغربية، وبتوطين الفلسطينيين الذين اضطرّوا للهجرة، خارج حدود فلسطين، وبضرب إرادة المقاومة، وتحويل الفلسطينيين إلى شعب من المناشدين والمتسوّلين...إنْ نجح المخطط في تحقيق ذلك، وإنْ لم تثبتْ إرادة المقاومة أنّها الأقوى.

سادساً: إنّ هذا الاتفاق سيعرّض الفلسطينيين داخل الأرض المحتلّة وخارجها لعمليات إخضاع وتكييف. ذلك أنّ كل الذين أيّدوا المقاومة، أو شاركوا فيها، سيدفعون الثمن في كل مكان، أكثر ممّا دفعوا في الماضي. والذين سيعملون ضمن إطار برنامج عرفات سيعامَلون من شعبهم والجماهير العربية بوصفهم عملاء للصهيونية. والذين سيحاولون أن يقبلوا الوقائع برضا أو عدم رضا سيدفعون الثمن، كما دفعوه دائماً.

سابعاً. إنّ كل الادّعاءات، بأنّ العدو سيرحل عن كل الأرض، وبأنّ كل اللاجئين سيعودون، وبأنّ الأموال ستتوافر لحل كل المشاكل التي خلّفها الاحتلال، لا تستند إلى بنود الاتفاق، ولا نجد لها إثباتاً في طبيعة العدو الصهيوني وسياساته. ذلك أنّ الاتفاق لا يضمن أيّ انسحاب شامل، ويؤكد أنّ السيطرة الأمنية العليا هي لدولة العدو. كما أنّ الاتفاق يتحدّث عن التفاوض حول قضية القدس والمستوطنات واللاجئين، ولا يتضمّن الانسحاب من القدس، وتصفية قضية المستوطنات، وحلّ مشكلة اللاجئين. ورئيس وزراء العدو أكّد في خطاب توقيع الاتفاق، يوم ١٣/٩/١٩٩٣، أنّ القدس عاصمة أبدّية «لإسرائيل». ومن مصلحة العدو أن يهجّر لاجئين جدداً، وليس من مصلحته أن يعيد لاجئين سابقين. والقيادة الفلسطينية التي تخلّتْ عن شروط المقاومة المسلّحة، بماذا ستجبر العدو على الانسحاب من القدس، وتصفية المستوطنات، وحلّ مشكلة اللاجئين؟؟

ثمّ إنّ السادات ادّعى أمام المصريين أنّ «السلام» مع العدو الصهيوني سيُطْلِق أنهارَ سمنٍ وعسل للشعب في مصر، فماذا وجدت مصر، منذ ارتباطها بالمخطط الأميركي – الصهيوني، غير الشقاء؟... وكانت ادعاءات يلتسين مماثلة لادعاءات السادات، فماذا وجدت شعوب روسيا؟

وعليه، فإنّ قيادة عرفات التي تخلّتْ عن المقاومة المسلّحة، وعن فلسطين، وانضمّتْ إلى معسكر العدو، تحاول أن تخادع الجماهير بادعاءات وإشاعات لا يقوم عليها دليل...!

ولقد أثبتتْ قيادةُ عرفات أنّها من «مدرسة المسألة الشرقية»(٣)، وأنّها لبست «الكاكي» وحملت السلاح، لتنتزع راية القيادة، ولتنفذ برنامجاً آخر، غير برنامج الميثاق والمقاومة. وهو في الحقيقة برنامج «فرق السلام الفلسطينية» التي صفّت ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩.

* * *

فماالذي يعلّمنا إياه هذا كلّه؟

إنّه يعلّمنا ما يلي:

أولاً: أنّ وضوح البرامج ضروري لانتصار الثورات، حتّى لو كان البرنامج من نقطة واحدة، وأنّ الاختلاط والغموض يخدمان القوى المضادة، وأنّ سياسة التحرير والتسوية لا تلتقيان، وأنّ «لَعَمْ»، ليست لا ولا نعم، وأنّ القبول بهذا الخلط كلّه يقود إلى الذي نراه كلّه.

ثانياً: أنّ أيّ برنامج يحتاج إلى قيادة من نوعه. ولا يمكن أن تنفّذ برنامجَ التحرير قيادةٌ تسوية، وأن تُنجِح تجربة المقاومة المسلّحة قيادةٌ غير حازمة وغير ملتزمة بالبرنامج وبالشعب وغير أمينة على برنامجها وعلى السياسات التي انطلقت معها.

ثالثاً: إنّ بروز خلل سياسي أو تنظيمي يحتاج إلى موقف حازم. وحين لا تتخذ القوى المعنية مثل هذا الموقف يتّسع الخَرْق، وتزداد خطورة الخلل. ولقد برز الخلل واضحاً منذ ١٩٦٩، ولكنّ الفصائل والقوى الفلسطينية لم تعمل على معالجته، وظلّت تتابعه وتهادنه، وتغطي عليه، حتّى بلغ السَيْلُ الزُبى... وحين كان بعضها يحاول معالجة الخلل كان لا ينجح في ذلك، لأنّه لا يتبع السياسات التي تقود إلى النجاح.

رابعاً: أنّ أغلب الأنظمة ومعظم الأحزاب والقوى السياسية العربية رأت الخلل، وغطته، وحمت مرتكبيه. وعمل بعضها على زيادته تفاقماً، بطريقة أو بأخرى. ويتحمّل كل هؤلاء مسؤولية ما حدث، بقدر مشاركتهم ودورهم.

يبقى أخيراً أنّ «فرق السلام» الفلسطينية ستجهد لتصفية المقاومة. وعلينا أن نجهد لاستمرار المقاومة وتطويرها وتوسيعها، في كل الميادين، ومهما كانت الصعوبات.

ولمّا كان خيار غزة – أريحا ليسَ خيار المقاومة والتحرير والميثاق، بل كان خياراً استسلامياً تصفوياً، فإنّ على كل القوى الفلسطينية الحريصة على أرض فلسطين والملتزمة بحق شعبها في العودة إليها وممارسة سيادته على أرضه أنْ تتّحد لتواصل مسيرة المقاومة ضد المشروع الأميركي والصهيوني.

وستكشف المعركة الوجه الحقيقي «لفِرق السلام» الفلسطينية، وستهزم هؤلاء المستسلمين الذين قرّروا أن يُسقطوا هويتهم، وأن يتخلّوا عن حقّ شعبهم في وطنه... وأن يصبحوا جزءاً من القوى المعادية.

---

(٣) L.Carl Brown: International Politics in the Middle East, 1984-, I.B. Tauris